

المنظومة الجبائية في الجزائر: المشاكل وضرورة الإصلاح

Algeria's tax system: problems and the need for reform

أ.جازية أمير، طالبة دكتوراه، جامعة المدية

البريد الإلكتروني: amirdjazia@gmail.com

د. عاشور يوسف، أستاذ محاضر "أ"، جامعة المدية

البريد الإلكتروني: yousfiachour76@gmail.com

تاريخ القبول: 2019-2-5

تاريخ الإيداع: 2018-5-15

المخلص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر منذ التسعينات، وذلك من خلال عرض حصيلة الضرائب المستحدثة من ضريبة على الدخل الإجمالي وضرائب على أرباح الشركات ورسم على القيمة المضافة، التي أثبتت الدراسة أهمية مساهمتها في حصيلة الجبائية العادية، لكن في المقابل لا يزال النظام الجبائي الجزائري بحاجة إلى إصلاحات أعمق لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في إحلال الجبائية العادية محل الجبائية البترولية، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها تبسيط النظام الجبائي الجزائري الذي يتميز بالتعقيد وكثرة التعديلات، ونشر الوعي الضريبي وعصرنة الإدارة الجبائية لتصبح أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي يعرفها الاقتصاد العالمي.

الكلمات المفتاحية: المنظومة الجبائية؛ النجاعة؛ الإصلاح الضريبي؛ الجزائر.

Résumé :

Cet article vise à examiner l'efficacité des réformes fiscales menées par l'Algérie depuis les années quatre-vingts, et en offrant de nouvelles recettes fiscales de l'impôt sur le revenu brut et les impôts sur les bénéficiaires des entreprises et tirer parti de la valeur ajoutée, l'étude a démontré l'importance de leur contribution à l'issue de la fiscalité ordinaire, mais en retour, ne le font pas système fiscal algérien a encore besoin de réformes plus profondes pour atteindre les objectifs stratégiques de la mise en place de la fiscalité ordinaire remplacer la fiscalité pétrolière, et cela peut être réalisé que par un ensemble de

mesures visant à simplifier le plus important système fiscal algérien, qui se caractérise par le complexe et le grand nombre d'amendements Et pour augmenter la conscience fiscale et moderniser l'administration fiscale pour devenir plus capable de s'adapter aux changements accélérateurs que connaît l'économie mondiale.

Mots-clés: système fiscal ; efficacité ; réforme fiscale ; Algérie.

مقدمة:

تعمل الأنظمة الجبائية في بيئة اقتصادية منفتحة على العالم نتيجة انتماء الدول إلى المنظمات الدولية والالتزام اتجاهها، وتعرف الاقتصاديات في العادة من فترة إلى أخرى موجة من الإصلاحات في المجال الضريبي لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لا بد من مراجعة تصميم الهياكل الضريبية وفقها.

ويتم عادة تصميم الأنظمة الجبائية لتحقيق أهداف السياسة الجبائية التي يتم تحديدها على أساس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، لكن هذه الأوضاع تتغير باستمرار بفعل عديد العوامل، مما يجعل الأنظمة الجبائية عاجزة عن تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهذا ما يستدعي إصلاحها باستمرار، ولقد شهد النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات وتعديلات من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية بغية الرفع من معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وما يجب أن نشير إليه أن الإصلاحات لم تأت دفعة واحدة بل كانت هناك تعديلات عديدة جاءت بعد إصلاحات سنة 1992، وعلى العموم فقد تضمن الإصلاح الضريبي استحداث ثلاثة أنواع من الضرائب هي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال إبراز الدور الذي تلعبه الإصلاحات الجبائية في توفير الحصيلة المالية من الضرائب التي تعد من أهم مصادر الإيرادات العامة في الجزائر، فمن أهداف الإصلاح الضريبي زيادة النمو الاقتصادي والرفع من عائدات الضرائب لكن ليس بسبب ارتفاع معدلاتها، بل نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخل الحقيقية للمؤسسات، مع مراعاة تحقيق العدالة وفرض الضريبة على القادرين على دفعها وتخفيف آثارها على الفئات غير القادرة.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهم المشكلات والعوائق التي تحد من نجاعة النظام الجبائي الجزائري وتجعله بعيداً عن النتائج المرجوة منه، فبالرغم من الإصلاحات

الضريبية التي انتهجتها الجزائر منذ التسعينات إلا أن هذا النظام ما زال بحاجة إلى إصلاحات أعمق وأشمل للرفع من حصيلته الجبائية العادية وإحلالها محل الجبائية البترولية. ومن خلال هذا العرض الموجز تتبلور معالم إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها كما يلي: ما مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية في الرفع من أداء المنظومة الجبائية في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

- أولاً: ماهية النظام الجبائي؛
- ثانياً: محددات نجاعة النظام الجبائي؛
- ثالثاً: عوائق نجاعة النظام الجبائي؛
- رابعاً: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر.

أولاً: ماهية النظام الجبائي

يعتبر النظام مجموعة من العناصر والعلاقات، إذ العناصر هي الأجزاء المكونة، أما العلاقات فهي التي تربط العناصر المكونة لهذا النظام، وبالنسبة للنظام الجبائي فقد تعددت تعريفاته في الكتابات العربية والأجنبية، فاختلاف النظم الضريبية بين الدول يرجع أساساً إلى اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية في تلك الدول.

1- مفهوم النظام الجبائي:

يرى البعض أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع ومفهوم ضيق، ووفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو " مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحسية للنظام، والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف".

أما المفهوم الضيق فهو يعني " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مرحلته المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل"¹.

وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام جبائي معين، وبالتالي يشكل النظام الجبائي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، وعليه يمثل النظام الجبائي مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبياً متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية².

ومن هنا نقول أن النظام الجبائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية للمجتمع من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءاً من سياسته الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.³

2- خصائص النظام الجبائي:

بعد تعرفنا على مفهوم النظام الجبائي من الواسع إلى الضيق نتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الجبائي من أجل تحقيقه للأهداف المرغوبة وتتمثل هذه الخصائص في:

✓ أن يمتاز النظام الجبائي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف، حيث يختلف هدف النظام الجبائي حسب نوع النظام الاقتصادي (اشتراكي أو رأسمالي).

✓ أن يراعى في النظام الجبائي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا يثقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بها، وفرض ضرائب تتماشى وإمكاناتهم لتفادي الوقوع في مشكل التهرب من دفعها، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف، وبالتالي نفاذه تدريجياً إلى أن يؤثر على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

✓ أن يتصف النظام الجبائي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب قدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة.⁴ والهدف من هذه الخاصية هو القضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة، أين كانت بعض الطبقات المحظوظة معفاة من دفع الضرائب، إذ لا يوجد مبرر لعدم إخضاع فئة دون أخرى، كما أن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة سينقل العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع.⁵

✓ أن يكون النظام الجبائي مرناً وقابلاً لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائماً.

✓ توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة ومحاولة التقليل من التوتر والخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصالح العامة.

✓ أن يتسم النظام الجبائي بالوضوح من أجل استيعاب معالمه، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه.⁶

فبتحديد الضريبة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الجبائي.⁷

ثانياً: محددات نجاعة النظام الجبائي

يهتم الكثير من الباحثين بدراسة نجاعة النظام الجبائي وذلك في جميع الدول سواءً المتقدمة أو النامية، إذ تعتبر النجاعة إحدى المؤشرات الهامة التي يتم من خلالها الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الجبائية لأي دولة، وباعتبار السياسة الجبائية جزء من السياسة المالية فإن نجاعتها تؤثر على النجاعة الاقتصادية لهذه الدولة، ويرتكز قياس النجاعة على قياس الأداء الكلي للنظام الجبائي ومعرفة مدى التقدم المحقق، وذلك طبقاً لمجموعة من المحددات التي تتلاءم مع طبيعة النشاط محل القياس، ويمثل مفهوم النجاعة وطرق قياسها والصعوبات المرتبطة بعملية القياس ضرورة يفرضها واقع الدراسة.

1- مفهوم نجاعة النظام الجبائي وقياسها: نظراً لتعدد مفهوم النجاعة سنستعرض مفهوم النجاعة بصفة عامة ثم نحاول تحديد مفهوم نجاعة النظام الجبائي، ومن ثم التطرق إلى مختلف طرق قياس تلك النجاعة.

1-1 مفهوم النجاعة: يتصف مفهوم النجاعة بالتعقيد لوجود العديد من العلاقات المتداخلة والمتشابكة بين نجاعة المنظمة من ناحية وبين العوامل المؤثرة أو المحددة لها من ناحية أخرى، ويمكن تعريف النجاعة على أنها: " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها التشغيلية"، وتعتبر الأهداف التشغيلية عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسات التي تتبعها المنظمة، أي ما تحاول المنظمة تحقيقه في الواقع العملي وعلى ضوء متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها، كما أن استخدام الأهداف التشغيلية في قياس النجاعة يحقق المرونة بما يتلاءم مع الهيكل التنظيمي والبيئة.⁸

2-1 مفهوم نجاعة النظام الجبائي: يقصد بنجاعة النظام الجبائي مدى قدرته على تحقيق أهدافه بشكل متوازن حيث أن تلك الأهداف قد تتعارض فيما بينها، فالهدف المالي للضريبة قد يتعارض مع الهدف الاقتصادي نتيجة تدعيم الدولة لبعض القطاعات من خلال إعفائها كلياً أو جزئياً من الضريبة، كما قد يتعارض الهدف المالي مع الهدف الاجتماعي.

فالنظام الجبائي باعتباره مجموعة من الضرائب التي يلتزم بها أفراد الدولة في زمن محدد ويدفعونها إلى السلطة العمومية، سواءً كانت مركزية أم محلية، يعبر عن الوضع الاقتصادي للدولة لحظة تطبيقه، ويقتضي في سعيه لتجسيد هذا النظام مراعاة تحقيق الأهداف المالية والاجتماعية والاقتصادية، أي مراعاة مصلحة الدولة ومصلحة المكلف ومصلحة المجتمع،⁹ وذلك كما يلي:

- مصلحة الدولة: تتحقق مصلحة الدولة بما توفره الضريبة من أموال تساهم في تغطية نفقاتها المختلفة وبالقدر الذي يساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية.

- مصلحة المكلف: تتحقق مصلحة المكلف من فرض الضريبة بالقدر الذي لا تكون فيه الضريبة عائقاً أمام طموحاته والعوائد التي يحققها من استثماراته، كما تتحقق مصلحة المكلف من خلال ما يوفره فرض الضريبة من مساعدة للمكلف على تأدية أعماله عن طريق حمايته من المنافسة الخارجية.

- مصلحة المجتمع: تتحقق مصلحة المجتمع من فرض الضريبة من خلال الآثار الايجابية التي تترتب على فرض الضريبة مثل استخدام حصيلة الضريبة في تحسين الخدمات المجانية التي تقدمها الدولة من شق الطرق وتوفير الإنارة العمومية والتعليم والصحة، أي تحقيق رفاهية المجتمع بالإضافة إلى الحد من بعض العادات السيئة غير المرغوب فيها في المجتمع.

ونشير أن التوفيق بين المصالح الثلاث السابقة صعب التحقيق، لذلك من واجب المشرع أن يحدث تقارب وتوازن فيما بينها على ضوء الأولويات والظروف المحيطة به.¹⁰

1-3-1 قياس نجاعة النظام الجبائي: لقياس نجاعة النظام الجبائي نعتد على ثلاث مداخل: مدخل الأهداف ومدخل الموارد والمدخل المالي.

1-3-1 مدخل الأهداف: وفق هذا المدخل تقاس نجاعة النظام الجبائي بناءً على مدى تحقيقه للأهداف التي تبرز وجوده، وفي هذا المجال نواجه عدة تساؤلات نجملها فيما يلي:

- هل نأخذ بالأهداف الرسمية أي المعلن عنها أو الأهداف العملية التي تعبر عن الناتج النهائي الذي يرتبط بالسياسة الجبائية الفعلية؟

- كيف يمكن التوفيق بين الأهداف المتعارضة للنظام الجبائي؟

- ما هو معيار الأهمية النسبية للأهداف؟ وهل نقيس النجاعة بمدى تحقيق النظام الجبائي لأهم الأهداف أو بمدى تحقيقه لأكثر من هدف؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة نستعرض المداخل الفرعية لمدخل الأهداف على النحو التالي:

- ✓ **مدخل الهدف السائد:** يقصد بالهدف السائد بأنه الهدف الرسمي المعلن مثل حجم الحصيلة الجبائية المنتظر تحصيلها، أو عدد المشاريع الاستثمارية الواجب انجازها نتيجة التحريض الضريبي* للاستثمار.
- ✓ **مدخل تعدد الأهداف:** قد يسعى النظام الجبائي إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد، لذا فإن حجم الحصيلة الجبائية لا يمثل القياس الكامل للنجاحة الجبائية وبالتالي يمكن قياس تلك النجاحة بقدرة النظام الجبائي على تحقيق أكثر من هدف مثل تحقيق حصيلة جبائية غزيرة، وكسب رضا موظفي إدارة الضرائب وكذا ثقة المكلفين، إلا أن تحقيق جميع تلك الأهداف صعب، لذلك يتعين على المشرع تحديد الأهداف الأكثر أهمية دون إهمال باقي الأهداف، أي ترتيب ثم تحقيق أهداف النظام الجبائي حسب الأولوية، وذلك وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- ✓ **مدخل الأهداف المرحلية:** يستند هذا المدخل على أن للنظام الجبائي مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، هذه الأهداف مقسمة من الناحية الزمنية إلى أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي تقاس نجاحة النظام الجبائي بقدرته على تحقيق هذه الأهداف المرحلية، أي اتخاذ الزمن كمعيار لقياس نجاحة النظام الجبائي.

2-3-1 مدخل الموارد: يستند هذا المدخل على افتراضين هما:

- أن النظام الجبائي هو نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة.
- تتوقف نجاحة النظام الجبائي على قدرته على توفير احتياجاته المادية والبشرية في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة به، أي كلما استطاع النظام توفير احتياجاته من الموارد المادية والبشرية والأدوات المساعدة للاستخدام الأمثل لهذه الموارد كلما زادت نجاحته واستطاع تحقيق الأهداف المحددة.

ورغم أهمية مدخل الموارد في قياس نجاحة النظام الجبائي إلا أن درجة توافر الموارد المادية والبشرية مسألة نسبية، كما أن استخدامها قد يتصف بالقصور وعدم الرشد والذي يرجع لأسباب تنظيمية أو سلوكية أو بيئية.

- 3-3-1 المدخل المالي:** يستند المدخل المالي على القياس الكمي لنجاحة النظام الجبائي، وذلك بمقارنة حصيلة الاقطاعات الجبائية الفعلية مع حصيلة الاقطاعات الجبائية التقديرية، ويمكن صياغة هذا المقياس كما يلي:

النجاعة المالية للنظام الجبائي = حصيللة الاقتطاعات الجبائية الفعلية/ حصيللة الاقتطاعات الجبائية التقديرية

من خلال العلاقة السابقة، تكون النجاعة المالية للنظام الجبائي جيدة كلما اقتربت أو تجاوزت حصيللة الاقتطاعات الجبائية الفعلية من حصيللة الاقتطاعات الجبائية التقديرية، أما في حالة العكس فيؤدي إلى عدم نجاعة النظام الجبائي، ويجب مقارنة ذلك المعدل مع معدلات السنوات السابقة حتى يتم متابعة تطور النجاعة المالية للنظام الجبائي عبر التاريخ أي تحليل ديناميكي، بالإضافة إلى مقارنته مع معدلات الدول المتقدمة والنامية.¹¹

مما سبق، نستنتج أن عملية قياس نجاعة النظام الجبائي صعبة التحقيق حيث تواجه عدة مشاكل، فهي تختلف باختلاف وجهة النظر، فالنظام الجبائي قد يكون فعالاً بالنسبة لدولة ما لكنه ليس كذلك بالنسبة للمكلف، لذلك يجب تحقيق درجة من التكامل بين هذه المداخل حتى تتمكن من مواجهة مشاكل قياس نجاعة النظام الجبائي.

2- مقومات نجاعة النظام الجبائي:

لاكتشاف مدى جودة ونجاعة نظام جبائي معين، يقترح فيتو تانزي (V. TANZI) *

ثمانية اختبارات تشخيصية ندرجها فيما يلي:¹²

- **مؤشر التركيز:** ويقضي هذا المؤشر بأن يأتي جزء كبير من إجمالي الإيراد الضريبي من عدد ضئيل نسبياً من الضرائب والمعدلات الضريبية، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تخفيض تكاليف الإدارة والتنفيذ، فتجنب وجود عدد كبير من الضرائب وجداول المعدلات التي تغل إيرادات محدودة يمكن أن يؤدي إلى تسهيل تقييم آثار تغييرات السياسة وتفاذي خلق الانطباع بأن الضرائب مفرطة.
- **مؤشر التشتت:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت هناك ضرائب مزعجة قليلة الإيراد، وإذا كانت موجودة هل عددها قليل. فمثل هذا النوع من الضرائب يجب التخلص منه سعياً لتبسيط النظام الجبائي دون أن يكون لحذفه أثر على مردودية النظام.
- **مؤشر التآكل:** ويتعلق الأمر بما إذا كانت الأوعية الضريبية الفعلية قريبة من الأوعية الممكنة، لأن اتساع الوعاء الضريبي يمكن من زيادة الإيرادات رغم اعتماد معدلات منخفضة نسبياً، وإذا ابتعدت الأوعية الضريبية الفعلية عن الممكنة بفعل الإفراط في منح الإعفاءات للأنشطة والقطاعات فإن ذلك يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي. وهذا ما يدفع إلى رفع المعدلات طمعاً في تعويض النقص الحاصل في الإيرادات ومثل هذا المسعى (رفع المعدلات) من شأنه أن يحفز على التهرب الضريبي.

- **مؤشر تأخرات التحصيل:** ويتعلق الأمر بوضع الآليات الدافعة إلى جعل المكلفين يدفعون المستحقات الضريبية في آجالها، لأن التأخر يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمتحصلات الضريبية بفعل التضخم، ولهذا لا بد أن يتضمن النظام الجبائي عقوبات صارمة تحد من الميل إلى التأخر في دفع المستحقات.
- **مؤشر التحديد:** ويتعلق الأمر بمدى اعتماد النظام الجبائي على عدد قليل من الضرائب ذات المعدلات المحددة، وهذا لا ينبغي في الواقع إمكانية إحلال بعض الضرائب بخرى. فمثلاً يمكن إحلال الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل بضريبة واحدة على كامل الثروة ذات معدل منخفض.
- **مؤشر الموضوعية:** ويتعلق الأمر بضرورة جباية الضرائب من أوعية يتم قياسها بموضوعية، بما يضمن للمكلفين التقدير بشكل واضح للتراماتهم الضريبية على ضوء أنشطتهم التي يخططون لها، ويصب هذا ضمن مبدأ اليقين الذي يقضي حسب آدم سميث بأن تكون الضريبة الملزم بدفعها المواطن محددة على سبيل اليقين دونما غموض أو تحكم، بحيث يكون ميعاد الدفع وطريقته والمبلغ المطلوب دفعه واضحاً ومعلومًا للمكلف أو لأي شخص آخر. وهذا ما يمكن المكلف من الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من قبل الإدارة الضريبية.
- **مؤشر التنفيذ:** ويتعلق بمدى تنفيذ النظام الجبائي بالكامل وبفعالية، وهذا يتعلق أيضاً بمدى سلامة التقديرات والتنبؤات، ومستوى تأهيل الإدارة الضريبية لأنها القائم الأساسي على التنفيذ، فضلاً عن مدى معقولية التشريعات وقابليتها للتنفيذ على ضوء الواقع الاجتماعي والاقتصادي.
- **مؤشر تكلفة التحصيل:** وهو مؤشر مشتق من مبدأ الاقتصاد في الجباية والنفقة، وهذا يجعل تكلفة تحصيل الضرائب أقل ما يمكن، حتى لا ينعكس ذلك سلباً على مستوى الحصيلة الضريبية.

ثالثاً: عوائق نجاعة النظام الجبائي

توجد عدة عوامل تعيق نجاعة النظام الجبائي مما ينعكس سلباً على دور وأهمية الضريبة في المجتمع، لذلك يجب معالجتها وتجنبها قدر الإمكان، وتتمحور هذه العوامل

حول المشكلات التشريعية والمشكلات المرتبطة بالتحكم في نظم المعلومات وكذا الفساد الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الضغط الضريبي.

1- المشكلات التشريعية: يعاني النظام الجبائي في الجزائر بالأساس من مشكلات من شأنها أن تعوق تطبيق السياسة الضريبية ككثرة التعديلات المستمرة والمتعددة من خلال قوانين المالية العادية والتكميلية، كما أن بعض الصياغات القانونية غير الواضحة بشكل دقيق لهذه القوانين مع كثرة بنودها أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى الأطراف الفاعلة في المنظومة الجبائية، وخلق نوعاً من التذبذب في تنفيذ واستمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.

حيث أظهرت الكثير من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن مشكلة عدم نجاعة النظام الجبائي تكمن في عدم قدرته على التخلص من عادة التعديلات المستمرة بمناسبة إعداد قوانين المالية، رغم أن هذه الإجراءات الضريبية تضمنت بعض الاتجاهات الإيجابية للنظام الجبائي كتخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات، وتخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة وإلغاء الأزواج الضريبي على المداخل المتأتمية من توزيع الدخل.¹³ ويوضح الجدول التالي عدد الإجراءات الضريبية التي انتهجتها الجزائر ما بين إلغاء وتعديل وإتمام في القوانين المالية للفترة (2006-2017).

جدول رقم (01): عدد الإجراءات الضريبية ما بين إلغاء وتعديل وإتمام في القوانين المالية للفترة (2006-2017)

قانون المالية	الإجراءات الضريبية	قانون المالية	الإجراءات الضريبية
2006	51	2012	51
2007	58	2013	20
2008	37	2014	29
2009	43	2015	51
2010	36	2016	36
2011	56	2017	76

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على قوانين المالية للسنوات (2006-2017)، متاحة على الموقع الإلكتروني:

<https://www.mfdgi.gov.dz>

2- المشكلات المرتبطة بالتحكم في نظم المعلومات: إلى وقت قريب جداً لم تساير الإدارة الجبائية في الجزائر التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الإعلام الآلي واستخداماتها في عملية معالجة البيانات، مما أثر على الأداء وبالتالي أخر الانطلاق في مشروع الإدارة الضريبية الإلكترونية¹⁴، ولقد شرعت الإدارة الضريبية في عملية العصرنة بداية من تاريخ 21 جويلية 2013، حيث تم تخصيص نافذة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات تسمح لهم بالقيام بتصريحاتهم الجبائية الشهرية وذلك عبر الموقع الإلكتروني: www.jibayatic.dz، إلا أن هذا الموقع لا يعرف استخداماً واسعاً من قبل المكلفين بالضريبة.¹⁵

ولا شك أن هذا التأخر قد فوت الفرصة على الإدارة الجبائية للتأقلم السريع مع التطورات الحاصلة وقد أدى إلى الإختلالات التالية:

- عدم وجود قاعدة بيانات قوية.
- عدم السرعة والدقة وارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالمعلومات الجبائية مما يؤثر على الأوعية والتحصيل.

- تعقد الإجراءات الجبائية لعدم توفر المعلومة الجبائية.

- انخفاض الوعي الجبائي لدى المكلف بالضريبة.¹⁶

3- الفساد الاقتصادي: تعاني مختلف الدول سواءاً المتقدمة أو النامية من وجود نشاطات خفية وغير شرعية، والتي لا تخضع لأي نوع من الضرائب، وتعكس هذه النشاطات المرتبطة بظاهرة الفساد انحراف الآليات الاقتصادية التي نرجعها إلى الأسباب التالية:

- الاستهتار بهيبة الدولة.

- تفاقم ظواهر اللاتكافؤ الاقتصادي.¹⁷

وترتبط ظاهرة الفساد بالبعد الأخلاقي المنحرف، ويعتبر القطاع الضريبي من أكثر القطاعات تعرضاً لمختلف أشكال الفساد الاقتصادي، لكونه من أهم مصادر إيرادات الدولة، حيث يشكل الفساد إحدى العقبات الكبيرة التي تعرقل نجاعة النظام الجبائي، إذ تشجع التهرب الضريبي، وتفسد الحوافز الضريبية، وتعمل على توزيع الحصيلة الضريبية لصالح غير المستحقين لها، مما يشل أهداف السياسة الجبائية، ومن أهم مظاهر الفساد الاقتصادي نجد: البيروقراطية، المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ السياسي، استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الخاصة ووجود السوق السوداء.

ولمواجهة هذا الوضع يجب إعداد التدابير المناهضة للفساد واستئصاله من جذوره عن طريق رفع الوعي المدني، ثم جعل الحكومات أقل قابلية للفساد وأخيراً التصدي للأنظمة الفاسدة، لكن كثيراً ما يتم تسييس الوكالات الوطنية التي تكافح الفساد مما يعرقل مسعاها، ولقد أصبحت التحديات التي تواجه الحد من الفساد أكثر تعقيداً، إذ تؤكد هيئة الشفافية الدولية أن العدد المتزايد من مبادرات مكافحة الفساد التي يجري القيام بها يصطدم بجدار ضخم من ممارسات الفساد، كما تشهد معظم الدول النامية اتساع نطاق الرشوة، ويرجع ذلك إلى ضعف أجور القطاع العام، وحصانة كبار الموظفين ورجال السياسة من المتابعة.¹⁸

وحسب هيئة الشفافية الدولية تحتل الجزائر مراتب غير مشرفة وفق مؤشر مدركات الفساد* من بين 167 دولة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): ترتيب الجزائر وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) لمنظمة الشفافية الدولية

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112	105
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017					
الرتبة	94	100	88	108	112					

المصدر: احصائيات هيئة الشفافية الدولية، متاحة على الموقع

الإلكتروني www.transparency.org/search

تم الإطلاع عليه بتاريخ 2018/05/05.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ترتيب الجزائر وفق تقرير منظمة الشفافية الدولية تراوح بين الرتبة 84 والرتبة 112 في سلم الفساد وذلك خلال الفترة (2003-2017)، حيث تجاوزت المرتبة 100 بدءاً من سنة 2009 وهذا يعني أن النظام العام في الجزائر يعاني من فساد شديد في شتى المجالات، يترجم في تفشي الرشوة والبيروقراطية والمحاباة والاختلاس والغش الضريبي وغسيل الأموال وتجارة المخدرات... الخ.

4- ارتفاع مستوى الضغط الضريبي: تعتبر الضريبة متغيراً اقتصادياً تحدث عدة تغييرات في سلوك الأفراد تختلف إيجاباً أو سلباً تبعاً لحجم الاقتطاعات الضريبية، لذلك يوجد حدود يجب مراعاتها عند زيادة مستوى تلك الاقتطاعات، وفي حالة تجاوز تلك الحدود سيعرقل نشاط الاقتصاد الوطني ويحد من نجاعة النظام الجبائي، لذلك لتحرير القوى الإنتاجية للاقتصاد والمساعدة على الخروج من الأزمة يجب تخفيض مستوى الضغط الضريبي.¹⁹

ويعبر مستوى الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام، حيث تستعمل الكثير من المصطلحات لتعريف وفهم هته العلاقة، فالبعض يطلق عليها الضغط الضريبي كما هو عند منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (O.C.D.E)، والبعض مستوى الجبائية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي بفرنسا)، وعند آخرين: معدل الاقتطاع الإجمالي، والعبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني.

ومهما اختلفت التسميات، فإن الضغط الضريبي يعتبر مؤشراً للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، ويعد من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم النظم الضريبية، فهو يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ولقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك (Colin-Clark) مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%.²⁰

ويتم قياس مستوى الضغط الضريبي كما يلي:

$$\text{معدل الضغط الضريبي} = \frac{\text{مجموع الضرائب (مباشرة و غير مباشرة)}}{\text{النتائج المحلي الخام}}$$

حيث يمثل الناتج المحلي الخام مجموع السلع والخدمات الإنتاجية التي تم إنتاجها من قبل الوحدات المقيمة والتي تكون موضوعاً للاستخدامات النهائية فقط.

$$La\ PIB = \sum VAB + \sum TVA + \sum DD$$

La PIB: الناتج المحلي الخام.

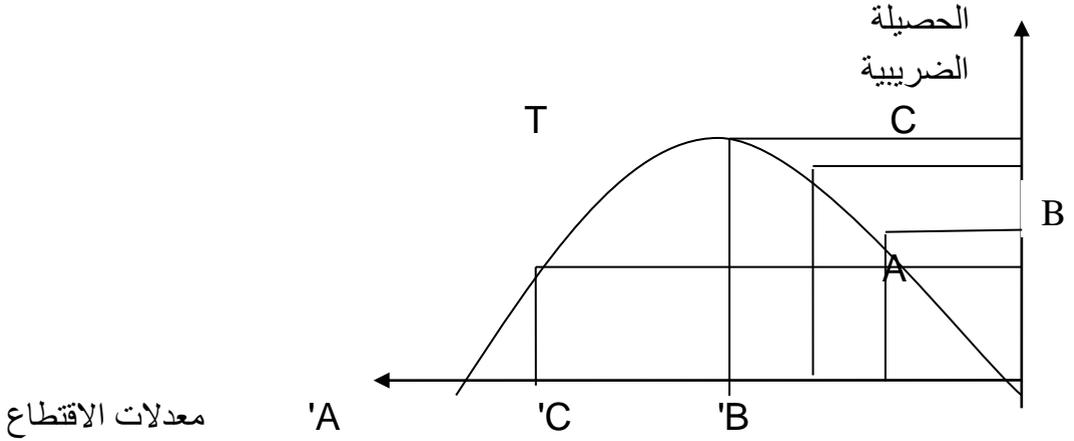
$\sum VAB$: مجموع القيم المضافة الإجمالية.

$\sum TVA$: مجموع الرسم على القيمة المضافة.

$\sum DD$: مجموع الحقوق الجمركية.²¹

ويثير حساب معدل الضغط الضريبي مشكلة مزدوجة، فالدولة تسعى من جهة إلى تعظيم مواردها لتغطية التدخلات العمومية، ومن جهة أخرى تسعى إلى تمكين الأفراد من القيام بالإجراءات اللازمة للاستثمار والتوظيف، وضمان مستويات مرتفعة من الطلب، حيث يرتبط المعدل الأمثل للضغط الضريبي بالآثار التي يتركها على الناتج المحلي الخام، فالمعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها.

ولقد حاول الأستاذ Arther laffer* من خلال المنحنى المسمى باسمه إبراز العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومستوى الضغط الضريبي من خلال المنحنى الموالي والذي مفاده أن "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" "Trop d'impôt tue l'impôt"، أي أن تعدي الضغط الضريبي لعتبة معينة يمكن أن يخفض الموارد المالية.²²

الشكل رقم (01): منحنى لافر **laffer** مردودية الضريبة بدلالة تغير المعدلات

المصدر: قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 162.

يوضح المنحنى بطريقة بسيطة أن هناك حدوداً مثلى للضغط الضريبي يؤدي تجاوزها إلى انخفاض الحصيلة الضريبية، حيث يمكن تقسيم منحنى لافر **laffer** إلى مرحلتين: في المرحلة الأولى تكون العلاقة طردية بين معدل الاقتطاع والحصيلة الضريبية حتى تصل إلى مستوى أمثل من الضغط (النقطة C'C)، أما في المرحلة الثانية تصبح تلك العلاقة عكسية، بحيث أي زيادة في الضرائب تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي مما يقلل من الأوعية الضريبية فتتخفص حصيلة الضرائب.

نستنتج مما سبق أنه كلما كانت الإيرادات الضريبية في تزايد بالموازاة مع زيادة العبء الضريبي فإن مستوى الضغط الضريبي الأمثل لم يتحقق بعد، أما في حالة انخفاض الإيرادات الضريبية فإن هذا يدل على تجاوز مستوى الضغط الضريبي الأمثل.²³ أما عن الضغط الضريبي في الجزائر فإنه يواجه مشكلة طبيعة الإيرادات الضريبية، حيث أنه إذا أدرجت إيرادات الجبائية البترولية فإن مستويات الضغط الضريبي ترتفع، كما هو موضح في الجدول 3.

نلاحظ من الجدول 3 أن مستوى الضغط الضريبي في الجزائر مرتفع جداً في حالة إدراج إيرادات الجبائية البترولية، حيث في سنة 2014 بلغت نسبة الضغط الضريبي الإجمالي 31.79 %، أما في حالة عدم إدراج الجبائية البترولية فإن قيمة تلك النسبة تساوي 16.61 % وهو مستوى مقبول، لكن نشير أن الإحصائيات الرسمية وقوانين المالية السنوية تأخذ بعين الاعتبار الجبائية البترولية ضمن الإيرادات الضريبية، إلا أن معدل

الضغط الضريبي خارج المحروقات يعد أكثر دلالة لما يتحملة الاقتصاد الوطني، ويعتبر ضعيفاً مقارنة مع المستوى الذي حدده كولان كلارك بـ 25%. وعلى هذا الأساس قد يفهم من انخفاض الضغط الضريبي خارج المحروقات انخفاض الاقتطاعات الضريبية بفعل انخفاض المقدرة التكلفة للدخل الوطني (الناتج المحلي الإجمالي)، وبذلك الانخفاض في الدخل الفردي، كما يساهم انتشار الاقتصاد الموازي وظاهرة البطالة في انخفاض الضغط الضريبي حيث أن فئة معتبرة من أفراد المجتمع لا يخضعون للضرائب.

جدول رقم (03): تطور مستويات الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (2006-2016) الوحدة: مليار دج

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البيان السنوات
3075.7	2968	2091.4	2031	1908.6	1527.1	1297.9	1146.6	965.2	766.7	720.8	الجباية العادية
1781.1	2275.1	3390.4	3678.1	4054.3	3829.7	2820	2327.6	4003.5	2711.8	2714	الجباية البترولية
4856.8	5243.1	5481.8	5709	5962.9	5356.8	4117.9	3474.2	4968.8	3478.6	3434.8	إجمالي الجباية
17406.8	16766.1	17242.5	16650.2	16208.7	14588.6	12049.5	10034.4	11042.8	9408.3	8501.6	النتائج المحلي الإجمالي
27.9	31.2	31.7	32.1	37.6	36.8	34.3	34.8	45	37.1	40.4	الضغط الضريبي الإجمالي %
3075.7	2968	2091.4	2031	1908.6	1527.1	1297.9	1146.6	965.2	766.7	720.8	الجباية خارج المحروقات
13042.1	13521.9	12584.7	11682.2	10872.3	9346.5	7811.1	6925.3	6042.7	5319	4619.4	النتائج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
23.58	21.94	16.61	17.38	17.55	16.33	16.61	16.55	15.97	14.41	15.54	الضغط الضريبي خارج المحروقات %

المصدر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية (2006-2016) متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.bank-of-algeria.dz>
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://www.mfdgi.gov.dz>

ولمعرفة المستوى الحقيقي للضغط الضريبي في الجزائر سوف نحاول مقارنته مع بعض الدول آخذين سنة 2014 كمرجع، حيث ستتم المقارنة مع البلدان التالية:

- تونس، المغرب، ليبيا (بلدان مجاورة).
- نيجيريا، العربية السعودية، النرويج (بلدان بترولية).
- اسبانيا وفرنسا (بلدان الحوض المتوسط).

جدول رقم (04): معدل الضغط الضريبي لبعض الدول في سنة 2014

معدل الضغط الضريبي %	البلد
31.79	الجزائر
32.50	تونس
29	المغرب
69.40	ليبيا
51.80	فرنسا
37.00	اسبانيا
55.70	النرويج
46.00	العربية السعودية
34.40	نيجيريا

Source :Goumeziane Boudjema, Bouzida Hamid, « étude des différents niveaux de la pression fiscale en Algérie pour la période (2002-2016) en comparaison avec d'autre pays », revue de recherches , N 11.Tome 3, p 282.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- معدل الضغط الضريبي في الجزائر (31.79 %) مقارنة مع الدول المصدرة للبترول منخفض، السعودية 46 %، نيجيريا 34.40 %، النرويج 55.70 %.
- معدل الضغط الضريبي في الجزائر متقارب مع البلد المجاور تونس (32.50 %)، ومرتفع مقارنة بالمغرب (29%).
- معدل الضغط الضريبي منخفض مقارنة مع دول الحوض المتوسط، فرنسا 51.80 %، اسبانيا 37.00 %.

رابعاً: تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر:

أصبح من الضروري اللجوء إلى الإصلاح الضريبي في جل الدول النامية بما فيها الجزائر بغية مراجعة أنظمتها الضريبية بما يتوافق والبيئة المحيطة بها، لما لذلك من أهمية

في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، فما المقصود بالإصلاح الضريبي؟ وما مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية التي طبقتها الجزائر؟

1 - تعريف الإصلاح الضريبي: يقصد بالإصلاح الضريبي إدخال تغييرات نحو الأحسن، وعليه هو العمل على سد الفراغات والثغرات القانونية الموجودة بالنظام الضريبي السابق من أجل الرفع من مردوده، ومحاولة زيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني العام والخاص.

والمقصود أيضاً هو إصلاح النظام الضريبي لأي دولة بشكل يجعله ينسجم مع سياستها العامة ومع حاجة الاقتصاد، وذلك بإدخال ضرائب أكثر تطوراً والبحث عن آليات ضريبية تضمن العدالة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة وإلغاء الضرائب التي تشوه صورة الاقتصاد، واختيار أشخاص مؤهلين علمياً وفنياً وأخلاقياً يشكلون الجهاز الضريبي، وهو ما يمكن الدولة من القضاء على الغش الضريبي.²⁴

مما سبق يمكن اعتبار الإصلاح الضريبي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تعتمدها الدولة والتي تمس المنظومة الضريبية، بهدف إزالة الاختلالات الجبائية من خلال استحداث ضرائب جديدة، وإزالة ضرائب أخرى قديمة لا تواكب التغيرات الحاصلة، وتبسيط قوانين الضرائب ورفع كفاءة الجهاز الإداري من أجل ضمان وفرة في الحصيلة الضريبية تضمن للدولة الوفاء بالتزاماتها اتجاه مواطنيها وتلبية احتياجاتهم.

2- الإصلاحات الضريبية في الجزائر:

عرف النظام الجبائي الجزائري عدة تغييرات نظراً للتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عرفتها البيئة المحيطة به، حيث تم خلال سنة 1987 استحداث لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي الجزائري مكونة من المتخصصين في الضرائب ومن موظفي إدارة الضرائب ووزارة المالية، وما يجب أن نشير إليه أن الإصلاحات لم تأت دفعة واحدة بل كانت هناك تعديلات عديدة جاءت بعد إصلاحات سنة 1992، وعلى العموم فقد تضمن الإصلاح الضريبي استحداث ثلاثة أنواع من الضرائب هي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

وجاءت هذه الضرائب لمواجهة التحديات الجبائية ولإضفاء نوع من البساطة والشفافية على النظام الضريبي الجزائري ولتحسينه وتطويره وجعله يتماشى ومقتضيات التطورات الراهنة، وبما أن الهدف الرئيسي للإصلاحات الضريبية هو الرفع من حصيلة الجبائية العادية سوف نتطرق لتطورات حصيلة هته الأخيرة مقارنة بالجبائية البترولية.

جدول رقم (05): تطور الجبائية العادية والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2005-2015) الوحدة مليار دج

السنوات	الجبائية العادية		الجبائية البترولية		إجمالي الجبائية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	640.472	22.02	2267.84	77.97	2908.312	100
2006	720.884	21.55	2714.00	78.45	3434.884	100
2007	766.750	20.98	2711.85	79.01	3478.6	100
2008	965.289	19.42	4003.56	80.57	4968.849	100
2009	1146.612	33	2327.67	67	3474.282	100
2010	1297.944	31.52	2820.01	68.48	4117.954	100
2011	1527.1	28.5	3829.74	71.49	5356.84	100
2012	1908.6	32	4054.35	68	5962.95	100
2013	2031.019	35.57	3678.13	64.42	5709.014	100
2014	2091.456	38.15	3390.42	61.84	5481.876	100
2015	2557.3	59.74	1722.9	40.25	4280.2	100

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- تقارير الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير بنك الجزائر.

عرفت حصيلة الجبائية بصفة عامة زيادة مستمرة خلال الفترة 2005-2015، إلا أننا نلاحظ تراجعاً في نسبة مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة، حيث انتقلت هذه النسبة من 77.34% سنة 2005 إلى 40.25% سنة 2015 وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات وعدم استقرارها في الأونة الأخيرة، وهذا مؤشر جيد يقابله ارتفاع تدريجي في نسبة مساهمة الجبائية العادية حيث بلغت حصيلتها 2557.3 مليار دينار جزائري خلال سنة 2015 أي نسبة 59.74% من إجمالي الإيرادات، لكن رغم هذا التطور الإيجابي في إيرادات الجبائية العادية إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، لأن هذا التطور راجع كما أشرنا سابقاً إلى انخفاض أسعار البترول الخام في الأسواق الدولية وليس لارتفاع حصيلة الجبائية العادية كما هو موضح في الجدول أعلاه، حيث انخفضت الجبائية البترولية من 5514.88 مليار دج سنة 2014 إلى 4280.2 مليار دج في سنة 2015.

ويرجع تواضع حصيلة الجبائية العادية إلى عدة عوامل نذكر منها: كثرة حالات الغش والتهرب الضريبي نتيجة لغياب الوعي الضريبي وعدم قدرة الإدارة على محاربة هذه الظاهرة لافتقارها للإمكانيات المادية والبشرية اللازمة وكونها لازالت تستخدم طرق تسيير تقليدية، وقد أثر ذلك على نجاعة الإدارة في التحصيل، بالإضافة إلى تزايد حجم الإعفاءات الضريبية الممنوحة في إطار سياسة الدولة لتشجيع الاستثمار.

ولمعرفة أثر الإصلاحات الضريبية على مردودية الجبائية العادية سوف نتطرق لأثر كل ضريبة من الضرائب المستحدثة على حدى كما يلي:

جدول رقم (06): نسبة تطور حصيلة كل من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة للفترة 2005-2014 الوحدة مليار

دج

البيان السنوات	حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي	نسبة تطور الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي	حصيلة الضريبة على أرباح الشركات	نسبة تطور الحصيلة المالية للضريبة على أرباح الشركات	حصيلة الرسم على القيمة المضافة	نسبة تطور الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة	نسبة مساهمة الضرائب في الجبائية العادية
2005	105.6	-	62.64	-	239.78	-	63.7 %
2006	121.84	15.37 %	118.32	88.88 %	259.21	8.1 %	69.27 %
2007	158.6	30.17 %	97.4	-17.68 %	307.13	18.49 %	73.44 %
2008	193.9	22.25 %	133.5	37.06 %	387.4	26.13 %	74.05 %
2009	228.32	17.75 %	229.03	71.55 %	434.36	12.12 %	77.76 %
2010	300.65	31.67 %	255.5	11.55 %	452.5	4.17 %	77.71 %
2011	435.16	44.74 %	245.9	-3.75 %	504.9	11.52 %	77.66 %
2012	606.54	39.38 %	248.20	0.93 %	592.9	17.42 %	75.84 %
2013	556.77	- 8.20 %	258.17	4.01 %	676.43	14.08 %	73.42 %
2014	602.53	8.22 %	269.62	4.24 %	706.1	4.38 %	75.46 %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

- معطيات الجدول الأول.

- عبد الهادي مختار، "الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015 / 2016، ص 155.

أ- تطور حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي: نجحت جهود الإصلاح الضريبي في تحسين إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث أن أهم ما ميز هذه الأخيرة هو التعديلات التي شملتها تبعاً لقوانين المالية، وما هو جدير بالتنكير هو أن الضريبة على الدخل الإجمالي تخضع لها العديد من المداخل كالأرباح المهنية والمداخل الفلاحية ومداخل إيجار العقارات المبنية وغير المبنية وعائدات رؤوس الأموال المنقولة والمرتببات والأجور وعائدات فائض التنازل عن العقارات²⁵، كل هذا انجر عنه وفرة في حصيلتها كما يوضحه الجدول أعلاه، فمن خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة 2005-2014 ما عدا سنة 2013 أين عرفت تراجعاً بمقدار 8.20 %، وكانت أعلى نسبة قد سجلت سنة 2011 بمقدار 44.74 %، وسببها الزيادة التي مست أجور العمال خلال سنة 2011.

ب- تطور حصيلة الضريبة على أرباح الشركات: أهم ما يميز الضريبة على أرباح الشركات أنها ضريبة سنوية مباشرة تفرض على الدخل الصافي بعد خصم جميع الأعباء والتكاليف التي يقرها قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ويخضع لها الأشخاص المعنويين، وقد شملتها العديد من التعديلات منذ بداية تطبيقها فيما يخص معدلاتها

والمداخيل الخاضعة لها، وما يمكننا استخلاصه من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابق هو التزايد المستمر لحصيلة الضريبة على أرباح الشركات بالرغم من تراجعها أحياناً لأسباب قد تختلف من سنة إلى أخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات أو تهربها أحياناً أخرى، وعموماً فإن تطور الضريبة على أرباح الشركات إن دل على شيء إنما يدل على نجاعة إصلاحات هذا النوع من الضرائب.

ج- تطور حصيلة الرسم على القيمة المضافة: يخضع للرسم على القيمة المضافة كل السلع والخدمات الداخلية المنتجة محلياً وكذا السلع والخدمات المستوردة، وهذا ما ساهم بشكل أو بآخر في الرفع من الحصيلة المالية لهذا الرسم، إذ يعتبر من أهم إيرادات الدولة وأكثرها حصيلة مقارنة بحصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات. وعلى العموم، يمكن القول أن الإصلاحات الضريبية التي انتهجتها الجزائر- بما فيها استحداث الثلاث أنواع من الضرائب - قد وصلت إلى نتائج يمكن استحسانها، وهذا ما يظهره الجدول رقم (06) حيث لم تقل نسبة مساهمة هذه الضرائب في الجباية العادية عن 63.7 % وهي نسبة مهمة جداً، إلا أن حصيلة الجباية العادية ككل لا تزال ضئيلة مقارنة بالجباية البترولية وهذا ما يظهره الجدول رقم (05) وهذا راجع كما أشرنا سابقاً إلى عدة عوامل.

خاتمة:

رغم الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر إلا أن نظامها الضريبي الحالي لا زال يعاني من العديد من النقائص أهمها: عدم الاستقرار وهذا ما تظهره كثرة التعديلات الجبائية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الغش الضريبي والاقتصاد الموازي، فالإصلاحات التي تمت في السنوات الأخيرة لم تعتن بتطوير الموارد البشرية العاملة في المجال الضريبي من موظفين ومراقبين وذلك من أجل رفع كفاءة المنظومة الجبائية، لذلك لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات نذكر منها:

- الحد من الاستمرار في إدخال التعديلات على القوانين الضريبية وإعطاء فترة زمنية كافية للتأكد من حدوث الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرجو من هذه التعديلات، لأن كثرة التعديلات تعطي الانطباع بعدم العدالة وبأن الهدف منها هو زيادة الجباية فقط.
- إلغاء التضارب والتعارض والغموض الذي يكتنف العديد من النصوص التشريعية.
- إزالة الحاجز النفسي بين الإدارة الضريبية والمكلف وخلق الثقة، وتحسيسه بأهمية الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العام.
- على الجزائر التخلي عن المنهجية التقليدية المتبعة من قبل الإدارة الضريبية وأن تعمل على تحديثها وعصرنتها بما يتماشى والتوجهات العصرية، وهذا يتطلب إرادة سياسية وتدابير مؤسسية، ولعل الخطوة الأولى هي دراسة المهام والواجبات المسندة للقائمين على التسيير أو الجهة الرقابية ككل، ومن ثم إيجاد آليات مناسبة للاتصال وتبادل المعلومات مع كافة الأجهزة المعنية.

- إن مسألة الإصلاح الضريبي باتت من المسائل الملحة التي يتوجب إيجاد الحلول المنطقية والعملية لها، وتجمع كافة الآراء ليس فقط على ضرورة الإصلاح الضريبي وتحديث الضرائب التي مضى على صدور بعضها أكثر من ثلاثون سنة، بشرائحتها ومعدلاتها التي كانت تلاءم الظروف السائدة وقت صدورها، وإنما تجمع أيضاً على ضرورة الإسراع في البدء بهذا الإصلاح لا سيما في الوقت الراهن الذي تعتمد فيه الدولة سياسة التحديث والإصلاح للبنية الكلية لسائر قطاعات الاقتصاد.

المراجع:

- 1- يونس أحمد البطريق، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 19.
- 2- عزوز علي، "آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي - الواقع والتحديات"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، 2013/2014، ص 06.
- 3- سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية- مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.
- 4- رحمة نابتي، "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي- دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013/2014، ص 07.
- 5- محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار هومة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2003، ص 25.
- 6- رحمة نابتي، مرجع سبق ذكره، ص 07.
- 7- محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- 8- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، 2011، ص 74.
- 9- بوزيدة حميد، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 147.
- 10- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- *- التحريض الضريبي: هو تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس.
- 11- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 78-79.
- * - فيتو تانزي: مواطن أمريكي يعمل مديراً لإدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي، أصدر عدة كتب ومقالات خاصة في مجلة التمويل والتنمية.
- 12- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 165.
- 13- بومدين حسين، بن شعيب نصر الدين، بومدين محمد، "تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر"، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، ص 167.
- 14- وهي بوعلام، "ملاح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012، ص 145.

15 - Ministère des finances, la lettre de la DGI, N 69, 2013.

- 16- ولهي بوعلام، " ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص145.
- 17- ناصر مراد، بن عياد سمير، "شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري"، مجلة دراسات جبانية، العدد 03، ديسمبر 2013، ص400.
- 18- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 149.
- *- مؤشر مدركات الفساد: هو مؤشر يقيس حالة إدراك الفساد في أغلب دول العالم، يقع بين الصفر كحد أدنى وعشرة درجات كحد أقصى، تستخدمه هيئة الشفافية الدولية (منظمة غير حكومية، أنشأت سنة 1993 ويوجد مقرها في برلين) لغرض تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.
- 19- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 131.
- 20- بوزيدة حميد، " الضغط الضريبي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ص 282.
- 21- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 136.
- *- Arther laffer: اقتصادي أمريكي، ولد سنة 1941.
- 22- قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص161.
- 23- ناصر مراد، "فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 141.
- 24- عبد الهادي مختار، " الإصلاحات الجبانية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص 77.
- 25- أنظر المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة من الأمر رقم 76-101 المؤرخ ب 1976/12/09 والمتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.